مراجعة السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011: السياقات والأولويات

Review of Turkish Foreign Policy Beyond 2011: Contexts and Priorities

تاريخ استلام المقال: 2020/12/02 تاريخ قبول المقال للنشر: 2022/01/06 تاريخ نشر المقال: 2022/06/30

ط.د .علي حاشد

جامعة الجزائر3-

البريد الالكتروني hachedali02@gmail.com

ملخص:

تشهد السياسة الخارجية التركية عدة تغيرات سواء في مبادئها أو أساليبها وذلك استنادا إلى المنحى السياسي والاقتصادي الجديد الذي تعرفه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بداية من 2002 ، واتساقا مع ذلك فإن هذه الدراسة تهدف لتحليل السياقات الداخلية والخارجية لعملية مراجعة السياسة الخارجية التركية بعد العام2011 وكذا مختلف الأولويات الجديدة التي فرضتها هذه المراجعة على صناع قرار السياسة الخارجية الأتراك، حيث شهدت الفترة التي تلت ما يسمى الربيع العربي عدة تغيرات في سياسات تركيا الخارجية خاصة تجاه جوارها العربي وكامل دول الشرق الأوسط ككل، وذلك من أجل المضي في تحقيق أهداف سياستها الخارجية والتكيف مع الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية الجديدة عبر تعديل الأولويات وتغيير الأدوات وفق المتغيرات الداخلية والخارجية .

الكلمات المفتاحية: مراجعة السياسة الخارجية التركية، تركيا، الإحياء.

Abstract:

Turkish foreign policy is undergoing several changes in both its principles and methods, based on political orientation The new economy that Turkey has known since the AKP came to power beginning in 2002, and consistent with that these The study aims to analyze the internal and external contexts of the turkish foreign policy review process after 2011 as well as various The new priorities imposed by this review on Turkish foreign policy makers, as the period following The Arab Spring is called several changes in Turkey's foreign policies, especially towards its Arab neighbors and the entire Middle East as a whole, In order to continue to achieve its foreign policy objectives and adapt to the new internal and external circumstances and data By modifying priorities and changing tools according to internal and external variables.

Keywords: Review of Turkish Foreign Policy, Turkey, Revival.

مقدّمة:

دخلت السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011 مرحلة جديدة اتسمت بالتغيير في جدول الأولويات والأدوات نتيجة جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على التوجهات السابقة في

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، وشكلت هذه المتغيرات دافعا حاسما لعملية مراجعة متدرجة ومدروسة للسياسة الخارجية لتركيا تهدف للتكيف مع الوضعين الداخلي والإقليمي المتغير، والمضي في تطبيق استراتيجية السياسة الخارجية تحت عنوان العمق الاستراتيجي مع تغيير في الأولويات والأساليب التي تتوافق مع المتغيرات الجديدة التي فرضت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية.

الإشكالية:

إشكالية الدراسة تدور حول مدى تأثير السياقات الداخلية والخارجية على عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية والأولويات والأدوات التي فرضتها هذه المراجعة على عمل السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011؟

الأسئلة الفرعية: يمكن تقسيم الإشكالية لسؤالين فرعيين:

– ماهي السياقات الداخلية والخارجية التي فرضت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية؟

–كيف أثرت عملية مراجعة السياسة الخارجية على تغيير الأولويات والأدوات في السياسة الخارجية التركية؟

وبناء على هذه الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

–كان للعوامل الخارجية تأثيرا عميقا على عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية.

–لقد أعادت عملية المراجعة في السياسة الخارجية التركية أولوية السياسات الواقعية نتيجة عدم توافق إمكانيات تركيا مع طموحاتها.

المقاربة النظرية للدراسة:

تتطلب طبيعة الموضوع والمتغيرات المدروسة ضمنه الاحتكام للمقاربة الواقعية ومقترب الاقتصاد السياسي والمنهج الجيوبولتيكي لدراسة الموضوع من أجل فهم وتفسير وتحليل السياقات والأولويات والأساليب الجديدة ضمن مسار مراجعة السياسة الخارجية التركية.

المقاربة الواقعية: بحكم رؤيتها النسقية للنظام الدولي فإن المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية تأكد على تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للدول، وتحتل مفاهيم مثل المصلحة الوطنية والأمن موقعا مركزيا في التحليل الواقعي للسياسة الخارجية، والعقلانية هي الرابط بين سلوك الدول الخارجي وطبيعة النظام الدولي الفوضوية والعقلانية هنا تقتضي استخدام القوة بأنواعها في تعريف وتحقيق مصلحة الدولة باعتبار القوة متغير تفسيري ضمن الواقعية لتحليل سلوك الدول الخارجي

ولذلك يرى هانس مورغنتاو أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية[1]، وبالتالي فإن عملية مراجعة السياسة الخارجية في السياسة الخارجية التركية وفق المقترب الواقعي خاضع للمتغيرات الخارجية وهذا ما سيتم تفصيله.

مقترب الاقتصاد السياسي: يعالج هذا المقترب التأثير المتبادل بين المجالين الاقتصادي والسياسي[2]، حيث يدرس هذا المقترب كيفية تأثير العامل الاقتصادي على توجه الدولة السياسي ومنه سياستها الخارجية ، وهو وعلى عكس المقاربة الواقعية يؤكد على أهمية العوامل الاقتصادية الداخلية كمؤثر على توجه السياسة الخارجية، مع التركيز هنا على أهمية العامل الاقتصادي في عملية المراجعة التي عرفتها السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011،

المنهج الجيوبولتييكي: ويدرس هذا المنهج تأثير العوامل الجغرافية على السلوك السياسي للدول في مجال سياستها الخارجية، ذلك أن تفعيل الجغرافيا السياسية يعتمد إحداث حركية إيجابية متبادلة بين الحقائق الجغرافية الثابتة والسلوك الإنساني[3]، ويفيد هذا المنهج في فهم وتفسير عملية مراجعة السياسة الخارجية في ضل التطورات الجارية في الجوار التركي المباشر في جنوب تركيا مع تطورات الأوضاع في سوريا والعراق بعدا عام 2011 أو في الجوار التركي الغير مباشر من خلال سياسات روسيا مع أكرانيا وجورجيا.

المبحث الأول: عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية

تحيل عملية مراجعة السياسة الخارجية إلى مصطلح التغيرات التكيفية Adjustment Changes الذي جاء به تشارلز هرمان Charles Hermannفي دراسته لتغير السياسة الخارجية في مقاله بعنوان" تغيير الاتجاه: عندما تغير الحكومات سياستا الخارجية" وقد اخترنا هذا التوصيف القريب لما نقصده بعملية المراجعة نظرا لأن هذا التغير في السياسة الخارجية يكاد يكون تغييرا للتأقلم مع الظروف الداخلية

---

[1]– أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص122.

[2]– عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في منطقة جنوب شرق أسيا وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي: آسيا الوسطى– جنوب آسيا_ شرق وجنوب شرق آسيا. مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة باتنة، 2013.

[3]– Emre İşeri, Book Reviews :Great Powers and Geopolitical Change, Perceptions Volume XVII, Number 2, center for strategic research ,2012,p145

والخارجية لتركيا، كما أنه لا يرقى لدرجات التغير الأخرى التي ذكرها تشارلز هيرمان من خلال التغير في الأهداف أو البرنامج أو الاتجاه الدول[1].

من جهة أخرى فإن مختلف الأعمال الأكاديمية الأخرى التي قدمت في حقل السياسة الخارجية والخاصة بدراسة مسألة تغيير السياسة الخارجية لم تصل إلى استحداث نظرية عامة بالإمكان تطبيقها على مختلف حالات التغيير في السياسات الخارجية للدول، ومنها السياسة الخارجية التركية موضوع هذه الدراسة، كما أن الحالة التركية شهدت ثلاث تغيرات تدريجية متوازية هي التغير في نماذج صنع القرار، التغيرات الداخلية والتغيرات الخارجية وذلك طيلة الفترة محل الدراسة من عام 2011 لغاية عام 2018 وهي السنة التي توجت تغير نموذج صنع القرار بتحول النظام السياسي التركي نحو النظام الرئاسي وتركز السياسة الخارجية بيد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وهذا بعد العديد من التحولات على المستويين الداخلي والخارجي كما سيأتي تفصيله.

من جهة أخرى فإن استعانتنا بمقترب الاقتصاد السياسي والمنهج الجيوبولتيكي جاء من أجل تلافي نقاط ضعف تفسير المقاربة الواقعية لعملية مراجعة السياسة الخارجية فالتكامل المنهجي أصبح ضرورة كما تراه مخرجات النقاش الرابع بين نظريات العلاقات الدولية على اعتبار حقل تحليل السياسة الخارجية جزء من تخصص العلاقات الدولية.

المطلب الأول: السياق الداخلي لمراجعة السياسة الخارجية التركية

أقيم نموذج "الديمقراطية المحافظة" الذي قام عليه الأساس الفكري والعملي لحزب العدالة والتنمية التركي على ائتلاف واسع يضم الليبراليين والقوميين والإسلاميين تجمعهم أرضية مشتركة في رفض الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت تركيا بعد أزماتها الاقتصادية الحادة طيلة التسعينات مما خلق وضعا مناسبا لفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002كخيار جديد من خارج السياق السياسي الذي اعتبره الشعب سببا في حصول الأزمة الاقتصادية وإفرازاتها الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع التركي، لقد تضافرت لحزب العدالة والتنمية ديناميتين إيجابيتين اقتصادية- ثقافية في الداخل التركي سمحت له بالفوز في جميع الاستحقاقات الانتخابية من 2002 إلى 2011والنجاح في تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي[2].

[11]- زينب فريح، نتغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، السنة11، 2019،ص25.

المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار- الجزائر
المجلد:06 ، العدد: 01، السنة: 2022
ISSN:2572-0082
EISSN: 2710-804X

الفرع الأول: تفكك عناصر الديمقراطية المحافظة

حكم منطق التسويات والقيم المشتركة بين التيارات الثلاث المشاركة والمساندة لحزب العدالة والتنمية (القوميين، الليبراليين والإسلاميين)،حيث تعتبر رؤية"تركيا 2023" الصادرة في ديسمبر 2012 عن سياساته التوفيقية والتطبيعية على حد توصيف الرؤية بالقول "لعدة عقود بقيت الحياة السياسية التركية تقع تحت تأثير التوترات المتصاعدة بين العلاقات التالية: الدينية– السياسية، والتقاليد – المعاصرة، والدين – الدولة، والدولة – المجتمع – الفرد. ويسعى الحزب لإعادة بناء هذه العلاقات وإزالة عناصر التوتر بينها "[1]، قدمت "رؤية تركيا 2023" مصطلح "التطبيعية" وتعني العودة إلى المكونات "الطبيعية" الموروثة في المجتمع التركي وقيمه المشتركة[2]، فالحزب يسعى للتخفيف من علمانية الدولة للموازنة بين العناصر المتعاكسة في الدولة كالتقاليد والتحديث أو والدين والتغريب أو الترك وبقية مكونات البلاد العرقية وبين الأديان والمذاهب، فهدف الحزب من وراء سياساته التوفيقية العمل على تثبيت الاستقرار الداخلي كأساس للسياسة الخارجية الجديدة التي انتهجها الحزب، وفي الواقع فإن التوافق العلماني– المحافظ بدأ بعد انقلاب 1980 حين استعان العسكر بالإسلاميين لمحاربة تأثير اليسار خاصة في شكله المسلح ممثلا بحزب العمال الكردستاني خلال الثمانينات وذلك في إطار صراع الحرب الباردة، حيث سمح العسكر ببروز أشكال التعبير الديني التي كانت محظورة من قبل، وبالتالي فالابتعاد التدريجي عن المنظور الأمني في السياسة الخارجية التركية كما كان معمولا به سابقا مكن الحزب استعمال السياسة الخارجية كأداة لإجراء الإصلاحات في النظم السياسية والاقتصادية والقضائية في الداخل[3].

لقد هدف حزب العدالة والتنمية من وراء تشكيل هذا الائتلاف الإيديولجي الواسع ضمان الدعم السياسي والاجتماعي لإصلاحاته السياسية والاقتصادية التي بدأ بها من أجل تغيير الثقافة السياسية للمجتمع التركي، بهدف جمعها حول قيم مشتركة لكي يتمكن من تحويل هذه الثقافة من نموذج الثقافة

---

[2]–رابح زغوني،الحوار العقلاني –المعياري في تحليل السياسة الخارجية:دراسة إمبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر ،2015.ص108.

[1]– عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2015، ص11.

[2] –political vision of AK party for2023 :great nation great power target 2012/09/30، 2023 ,p66.

[33]–عماد يوسف قدورة، تركيا:إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي،2015. ص192.

السياسية الرعوية السابقة التي عرفها التاريخ التركي الحديث والتي كانت تقبل بحكم العسكر إلى ثقافة سياسية تشاركية لا تقبل بحكم العسكر وتحصر دورهم في الدفاع والأمن[1], وبالتالي فإن عملية بناء الهوية الجامعة في الثقافة السياسة التركية التي انتهجها الحزب كان لها ديناميتين داخلية وخارجية، الأولى تعمل على جمع العناصر المتنافرة داخل المجتمع التركي والأخرى تبحث في إعادة الانسجام الثقافي لتركيا مع محيطها الخارجي لتكيف تركيا مع الوضع الديناميكي الذي يمر به الجوار التركي، ويبدوا من خلال الهبة الشعبية التي واجهها الانقلاب الذي جرى في 15جويلية 2016 دليلا على تحول عميق في ديناميات الثقافة السياسية التركية والقيم المشتركة الجامعة بين مختلف التيارات التي أجمعت على رفض الانقلاب العسكري على حكم حزب العدالة والتنمية رغم خلاف هذه التيارات مع خيارات الحزب السياسية والثقافية، وتبين من جهة أخرى أن ترسيخ النظام الديمقراطي في الداخل التركي وجعله آلية وحيد ة لاختيار الشعب لممثليه جعل بالإمكان تجاوز الخلافات الايديولوجية واحترام إرادة الشعب في الاختيار مادام الجميع يقبلون بنتائج الصندوق الانتخابي.

غير أن عناصر هذا الائتلاف الواسع بدأت بالتنافر بعد أن وصلت الإصلاحات التي بدأ الحزب إلى نقطة اللاعودة ومست مراكز القوى الرئيسية للعسكر والموالين لهم من العلمانيين في النظام السياسي التركي، وكان الصدام مع جماعة فتح الله غولن بداية التفكك لهذا الائتلاف العابر للإيديولوجيات خاصة وأن عناصر هذا الإتلاف لها روابط بقوى أجنبية تستعملها عند الحاجة مقابل خدماتها، فرغم أن حزب العدالة والتنمية يتشارك مع فتح الله غولن نفس الخلفيات وكان أحد داعمي العدالة والتنمية خلال السنوات السابقة إلا أن الحركة اعترضت على سياسات الحزب الخارجية بالتقارب مع إيران مقابل خلافها مع إسرائيل مثلا رغم أن الخلاف مع الأخيرة لم يتعدى مجرد الخطابات السياسية والإعلامية بالموازاة مع تعزيز التبادل التجاري البيني، علاوة على رفض حركة غولن خلط الدين بالسياسة كما يقوم به حزب العدالة والتنمية وتركز على العمل الخيري كغطاء لشبكاتها المتغلغلة في الأمن والإعلام والاقتصاد والقضاء لذلك استنفرت الحركة ضد حملة حزب العدالة والتنمية ضد عناصرها في مختلف أجهزة الدولة وشنت حملة مضادة عبر الإعلام متهمة حزب العدالة والتنمية بالفساد، ومن جهة أخرى فإن ارتباط مصلحة الحركة مع التيار العلماني جعل الاصلاحات التي قوضت من قبضة العسكر على النظام السياسي التركي بمثابة تهديد مشترك بين الطرفين وجعل حزب العدالة والتنمية كعدو مشترك لكليهما.

[1]– حوسين بلخيرات، المحاولة الانقلابية ومستقبل السياسة الخارجية التركية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2016،ص3.

بالتوازي مع الصراع مع حركة فتح الله غولن تصاعد الصراع مع العسكر ومن وراءه التيار العلماني وشبكاته المالية والاقتصادية وظهر أول الأمر في محاولة عرقلة انتخاب عبد الله غول عام 2007 كرئيس للجمهورية عبر البرلمان وتصاعد الخلاف خلال الفترة بين 2011- 2013 بالتوازي مع إفرازات الأزمة السورية على الداخل التركي، ففي أوت2011 وبهدف الضغط على حكومة العدالة والتنمية قدم كبار القادة العسكريين استقالاتهم احتجاجا على رفض ترقيتهم لاتهامهم بقضايا تتعلق بالإرهاب، كما صدرت أحكام قضائية حازمة ضد 365ضابطا وجنرالا عام2012 في ما يعرف بقضية المطرقة عبر أحكام بالسجن تتراوح بين 16 و20 سنة سجنا[1]،

إن تصاعد الصراع بين كل من حركة فتح الله غولن العلماني ظهر للعلن بحدة في شكل حملات وحملات إعلامية مضادة بعد أن وصلت عملية الإصلاحات التي شرع فيها الحزب إلى الدستور التركي تحديدا والذي يعتبر العسكر كحام للنظام العلماني للدولة بنص الدستور، وهو ما كان هدف الحزب من الإصلاحات منذ البداية، فالعبارة الواردة في دستور1982الذي صيغ بأوامر العسكر وردت فيه عبارة" "ضرورة فهم الدستور وتنفيذه نصا وروحًا وفق الأفكار والمعتقدات والقرارات الواردة فيه مع العلم أن الأفكار الواردة فيه تنص حرفيًا على التزام إرث أتاتورك العلماني وبالتالي فإن حزب العدالة والتنمية سعى للوصول لتغيير الدستور الذي يتدثر به العسكر والعلمانيين لشرعنة تدخلهم في الحياة السياسية متذرعين بنص الدستور وروحه[2]،

فحين وصلت الإصلاحات لأعلى مصدر قانوني في النظام السياسي الذي كان يستند إليه العلمانيين في فرض علمانية الدولة ونظامها السياسي استنفر هؤلاء وشنوا معاركهم ضد الحزب ،وكان ظهور هذه الصراعات للعلن كمؤشر على بداية تفكك الإجماع العابر للإيديولوجيات الذي تشكل مع بداية تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم وألقى بتأثيره على تراجع المؤشرات الكلية للإقتصاد التركي نتيجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من عام 2008 وتأثير الأزمة السورية على تراجع أرقام التبادل التجاري بين تركيا وجوارها العربي وهذا التراجع مس بالخصوص الشبكة الاقتصادية المحافظة المتعاطفة مع حزب العدالة والتنمية التي تتقاطع مصالحها مع تقوية روابط تركيا الاقتصادية مع الشرق، وهذا ما أدى بحزب العدالة والتنمية للتحالف مع حزب الحركة القومية باسم "تحالف الجمهور" لخوض الاستحقاقات الانتخابية بداية من 2015 لتعويض التراجع النسبي لشعبية حزب العدالة والتنمية وضمان تشكيله للحكومة المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية وتأمين نجاح الاستفتاء على تحويل النظام السياسي

---

[1]- إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية2002-2023، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص295.

[2]- عماد يوسف قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، مرجع سابق، ص ص14-15.

البرلماني إلى النظام الرئاسي وهو ما حدث بالفعل عقب انتخاب رجب طيب أردوغان كأول رئيس لتركيا في ضل النظام الجديد بعد انتخابات عام 2018.

الفرع الثاني: التراجع الاقتصادي

شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية ثم تفاقم الأزمة السورية كعاملين خارجيين تحديا جديا لأداء الاقتصاد التركي القوي الذي سجله طيلة الفترة(2002-2011)، فرغم أن الاقتصاد التركي لم تتراجع مؤشرات النمو فيه إلى المستويات التي سجلت في أوربا فإن تراجع نسب النمو في تركيا إلى أقل من 4 بالمائة بعد 2011 يعتبر تراجعا كبيرا بالمقارنة مع نسب النمو المسجلة قبلا، وكان هذا التراجع ترجمة لتراجع أرقام التبادل التجاري مع الجوار العربي، حيث وخلال الأشهر الثلاث الأولى من عام2011 تراجعت نسب التبادل التجاري مع مصر واليمن بنسبة 24بالمائة و20 بالمائة مع تونس و43بالمائة مع ليبيا و5بالمائة مع سوريا[1]،كما أن الصراعات السياسية التي عرفتها الحياة السياسية التركية التي تم تناولها أعلاه أثرت على ثقة المستثمرين في مستقبل الاقتصاد التركي وكان المتضرر الأول منها هم شبكة المحافظين المرتبطين مصلحيا وإيديولوجيا بحزب العدالة والتنمية، ورغم ذلك جدد الحزب فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2011 مما سمح له بتشكيل الحكومة دون اللجوء للتحالف مع أحد منافسيه من الأحزاب.

من جهة أخرى فإن زيادة أسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية خلال نفس الفترة(2011-2014) شكل أيضا سببا مهما في تردي نسب النمو الاقتصادي، حيث شكلت المبالغ المصروفة على الطاقة المستوردة أهم عامل عجز في ميزان المدفوعات حيث أنفقت تركيا على الطاقة المستوردة 54،1 مليار دولار في 2011 و60،1مليار دولار في 2012 فيما وصلت تكاليف الطاقة المستوردة إلى 31،92مليار دولار في النصف الأول من العام 2013[2]، مع ما يتبع ذلك من آثار مترابطة على نسب التضخم ونسب النمو وآثار أخرى غير مباشرة شكلت هذه العوامل دينامية سلبية على الوضع الداخل التركي عدا عن الدينامية التي دخل فيها العراق وشمال العراق تحديدا أين تراجعت كميات النفط المستوردة عبر أنبوب النفط المزدوج بفعل تكرر الهجمات ضده ونقص الصيانة اللازمة له.

المطلب الثاني: السياق الخارجي لمراجعة السياسة الخارجية التركية

[1]- إيمان دني، مرجع سابق، ص312.

[2]- H. Serhan Süzer ,why turkey should aim for100% renewable energy?, Turkish policy Quarterly, **volume12,number2**, summer2013,P112.

عرف الجوار التركي المباشر تفجر أزمات خطيرة جعلت من سياسات تصفير المشكلات مع الجيران وزيادة التعاون الإقليمي التي انتهجتها تركيا من دون جدوى وبدا أن علاقات تركيا بجيرانها عادت إلى المربع الأول خاصة مع سوريا والعراق بل إن علاقاتها مع إسرائيل تدهورت أيضا بعد أن كان تدهور علاقات تركيا بجوارها العربي يعني تقوية علاقاتها مع إسرائيل وذلك بعد الملاسنة الشهيرة بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس الحكومة التركية رجب طيب إردوغان عام2009 على خلفية الهجمات الجوية الإسرائيلية على غزة بين ديسمبر 2008وجانفي2009 وذلك خلال مؤتمر صحفي على هامش قمة"DAVOS" حول الاقتصاد العالمي خلال شهر فيفري 2009 ، وبناء على هذا فإن التحليل الواقعي للتغير في السياسة الخارجية سيكون مفيدا لتحليل تأثير العوامل الخارجية في عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية في ضل هذه التطورات المحيطة بتركيا.

الفرع ألأول: ديناميات الاضطراب في الجوار العربي لتركيا

أحدث ما سمي إعلاميا بالربيع العربي حالة من اللاستقرار والفوضى في سوريا بداية ثم العراق لاحقا حيث سقطت سلطة الدولة المركزية وظهر لاعبون غير دولاتيين يملكون السلاح ويتبنون ولاءات طائفية وانتماءات مناطقية – مذهبية وذلك بعد أن استحال الحراك السلمي في سوريا إلى حركات مسلحة تتلقى التمويل من الخارج بعد أن واجه النظام السوري الاحتجاجات بمنظور أمني محض، وفشلت كل الجهود التركية التي قام بها داوود أوغلو كوزير للخارجية في ثني النظام عن مواجهة الاحتجاجات بقوة السلاح واقتراح إعادة تشكيل حكومة يشارك فيها الاخوان المسلمون وتكون أكثر تمثيلا لفئات المجتمع السوري، ومع حلول شهر أوت من عام 2011 بدأت تركيا في احتضان المعارضة السورية ثم تطور الأمر لاحقا إلى دعمها بالسلاح والمال والمناداة برحيل الأسد وبذلك انتهى عقد كامل من العلاقات الحسنة بين سوريا وتركيا وتحولت إلى عداء متبادل، كما أحدثت الأزمة السورية شرخا في تأييد الرأي العام الداخلي لحزب العدالة والتنمية خاصة من قبل الأقليات الدينية والمذهبية[1]،حيث تتشابه التركيبة المذهبية والعرقية لُلأقليات بين تركيا وسوريا خاصة فيما يتعلق بالأكراد والعلويين الذين نضروا لسياسة تركيا تجاه الازمة السورية من منظور مذهبي/عرقي، كما أظهرت الأزمة السورية أن سياسة تركيا كانت مقيدة رغم جوارها الجغرافي المباشر معها[2]، وذلك رغم تبنيها لمقاربة جيوبولتيكة في سياستها الخارجية عبر نظرية العمق الاستراتيجي، بما بين الفرق بين طموحات تركيا وتصوراتها عن نفسها وحقائق الواقع

[1]–عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، ص120.

[2]–المرجع نفسه، ص126.

التي تأكد أن تركيا مازالت في طور القوة المتوسطة ولن تستطيع الوصول لصياغة سياسة خارجية مستقلة نتيجة ارتباطاتها الدولية الملزمة[1].

كما انتقلت هذه السيرورة من الاضطرابات من سوريا إلى العراق نتيجة التداخل الديمغرافي والتاريخي والجغرافي بين البلدين وكان العامل الكردي أهم عامل وجه سياسة تركيا تجاه البلدين بهدف منع أو التحكم في انتقال حالة الفوضى من المناطق الكردية في سوريا إلى مناطق إقليم شمال العراق المحاذية لها ثم استغلال علاقات تركيا بالإقليم للتأثير على أكراد سوريا، خاصة بعد ظهور أحزاب مسلحة كردية في سوريا مثل قوات سوريا الديمقراطية والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تعتبره تركيا بمثابة الجناح السوري من حزب العمال الكردستاني المتمركز في شمال العراق، فلم يتعامل النظام السوري بعنف مع المظاهرات التي عرفتها المناطق الكردية في سوريا مثل الحسكة ودير الزور والقامشلي ثم انسحب من هذه المناطق كالحسكة ودير الزور دون قتال وسلمها لفصائل كردية عام 2012[2] ،مما فتح المجال لها للسيطرة على هذه المناطق بهدف الضغط على تركيا، وبالتالي فإن المنظور الأمني الواقعي الذي طالما عمل حزب العدالة والتنمية على تفادي استخدامه في علاقاته مع سوريا والعراق عاد وفرض نفسه كأولوية على أجندة السياسة الخارجية التركية.

يضاف إلى هذا الفشل فشل آخر على المستوى الدولي حيث فشلت تركيا في جهودها المنفردة في احتواء تداعيات الأزمة السورية وانتقلت إلى المناداة بتشكيل منطقة عازلة عبر كامل حدودها مع سوريا بعمق يتراوح بين 20إلى 30كلم داخل الأراضي السورية بهدف الحد من تدفق اللاجئين ومنع الهجمات ضد أراضيها لكن مطالباتها المتكررة لحلفائها في حلف شمال الأطلسي أو مساعيها عبر المحافل الدولية لاقت الفشل، وظهر أن الغرب يسير الأزمة في سوريا عبر استراتيجية التوازن بين النظام والمعارضة ومنع أي طرف من حسم الحرب والانتصار بهدف تحطيم سوريا وتحقيق هدف حماية إسرائيل كهدف استراتيجي.

من جهة أخرى شكل إعلان استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل والمناطق القريبة منها(مناطق غرب العراق على الحدود مع سوريا) بعد 14جوان2014 تطورا خطيرا بالنسبة لتركيا لأنه استهدف مناطق حرجة في نضر تركيا داخل العراق مثل كركوك والموصل وبدأ تراجع كميات النفط المارة عبر أنبوب النفط الواصلة لتركيا وبدلا من ذلك لجأ التنظيم للسوق السوداء لتسويق النفط عبر الشاحنات مستغلا حالة الفوضى الشاملة التي عرفتها المنطقة الممتدة من حلب في سوريا إلى الموصل في العراق، وكانت هذه التطورات بمثابة تحطيم لجهود تركيا في العراق خاصة الاقتصادية منها، خاصة وأن التقديرات

---

[1]– المرجع نفسه، ص105.

[2]– واثق براك محمد السعدون،مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ضل تحديات الأمن الإقليمي، دراسات إقليمية،عدد 10 المجلد 31،مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، بغداد،2013،ص305.

أشارت وفي عام 2014 أن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل إلى 14مليار دولار منها 9 مليار دولار مع إقليم شمال العراق مع وجود أكثر من 3000شركة تركية داخل الإقليم[1]، وبالتالي فإن هذه التطورات مثلت اختلالا خطيرا في التوازن الاقليمي لتركيا الذي تقيمه مع إيران على الساحة العراقية وزاد وضع تركيا تراجعا بفعل التواجد الإيراني المكثف في سوريا والعراق من خلا ميليشيات مسلحة استنفرتها إيران بحجة محاربة المتطرفين والارهابيين في كل من سوريا والعراق مما شكل سببا آخر ي المراجعة التركية لسياستها الخارجية.

الفرع الثاني: تراجع دور تركيا كوسيط ونموذج في الشرق الأوسط

قدمت تركيا نفسها كوسيط موثوق يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتصارعة حول أهم قضايا الشرق الأوسط مستفيدة من الدعم والغربي في أداء هذه المهمة، لكن حقائق الواقع أثبتت لاحقا أن مشكلات المنطقة واللاعبين الأساسيين فيها أكبر من أن تجمعهم تركيا على طاولة للحوار أمام الإعلام أو أن تصل بينهم إلى اتفاق قابل للاستمرار، ومنذ عام 2009 وصلت الجهود التركية كوسيط إلى الفشل فعندما كانت تقوم بأداء دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل عام 2008 قامت الأخيرة بالهجوم على غزة في إهانة مقصودة لكل من سوريا كطرف محاور وتركيا كوسيط بما بدا وكأنه عدم رضى غربي إسرائيلي تجاوز الأتراك للخطوط الحمر المرسومة لهم في سياستهم الشرق أوسطية.

وعن هذا الأمر يتحدث جوشوا وولكر Joshua Walker وهو باحث في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة وخبير الشؤون التركية قائلا "يتوافر لدى تركيا وضع فريد يؤهلها لتؤدي دور النموذج السياسي للدول الأخرى في المنطقة وقد شجعت كلا من إسرائيل والولايات المتحدة تركيا كثيرا على تبني هذا الدور" ويعني هذا تقديمها لنموذج معتدل بعيد عن التطرف الذي تتصوره أمريكا وإسرائيل عن الحركات الإسلامية في المنطقة وتركز هذا التشجيع في الفترة التي كانت تقوم تركيا فيها تقوم بدور الوسيط النشط بين إسرائيل والأطراف العربية قبل عام 2009[2]،وبالتالي فإن قوة الأتراك الذاتية لم تكن كافية للقيام بدور الوسيط دون دعم غربي واضح ولما استنفذ هذا الدور أغراضه وفق الأجندات الغربية الموضوعة كان محتما أن يكون مصيره الفشل في ضل إقليم يتميز بالعديد من الصراعات الكامنة والمتفجرة.

---

[1]– علي بكر، إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5 السنة 2، ديسمبر 2017.ص98.

[2]– عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مرجع سابق،ص57.

أما النموذج التركي كوسيلة ناعمة في السياسة الخارجية التركية فقد اصطدم بحقائق التضاريس السياسية الوعرة للشرق الأوسط وأظهر الأتراك وكأنهم غير ناضجين سياسيا للتعامل مع قضايا المنطقة وأن أهدافهم كانت أكبر من قوتهم الفعلية على الأرض، كما أن بداية أحداث الربيع العربي بعثت الأمل لدى الساسة الأتراك بإمكانية تصدير نموذجهم عير حركات الإسلام السياسي خاصة الإخوان المسلمين – رغم ما بين حركة الاخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية من اختلاف– في الدول التي عرفت فوز الإخوان المسلمين بالانتخابات في كل من تونس ومصر والمغرب، لكن تطور الإحداث لاحقا وحصول الانقلاب ضد محمد مرسي في مصر في 30جويلية 2013كأول رئيس منتخب بصفة شرعية جعل تركيا معزولة عن محيطها العربي والخليجي ووضع مقولات السياسة الخارجية التركية على المحك[1]،

فسقوط حكم حركة الإخوان في مصر واحتواء حركة النهضة في تونس وتقييد حزب العدالة والتنمية في المغرب كان بفعل دعم واضح من المحور الذي شكله النظام العسكري في مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة فيما ساندت قطر جهود تركيا في دعم حركات الإسلام السياسي والمعارضة المسلحة في سوريا التي لم تجدي جهودها نفعا أمام الوجود المكثف للميليشيات الشيعية في سوريا والتي تم استقدامها من إيران وأفغانستان والعراق ولبنان لمناصرة النظام السوري ومنع سقوطه.

الفرع الثالث: عودة روسيا للسياسات الخارجية الواقعية

رغم أن الأزمة بين روسيا أوكرانيا التي تفاقمت في عامي 2006 و2009 كانت تحت عنوان طاقوي فإن جوهرها كان جيوبولتيكيا محضا لأن الخلاف الروسي الأوكراني حول عدم تسديد أوكرانيا لحصصها المالية مقابل استهلاكها للغاز الروسي عبر الأنبوب الروسي المار عبر أراضيها نحو أوربا يعبر عن طموحات روسيا في أوكرانيا التي تتجاوز ملف الطاقة بكثير، كما أن احتلال روسيا لكل من منطقي أوسيتيا الجنوبية وابخازيا الجورجيتين عام 2008 أظهر حاجة تركيا لدعم الغرب مرة أخرى، لقد اتبعت روسيا نهجا واقعيا صارما تجاه التطورات في أوكرانيا حيث اعترفت من جانب واحد بجمهورية الدونباس الجديدة في شرق أوكرانيا ذات العرقية السلافية واللغة الروسية وذلك عام 2014وقاربت الأزمة مع أوكرانيا من خلال رغبة الاتحاد الأوربي في ضم أوكرانيا وجعلها مجرد سوق لمنتوجاته نضرا لطبيعة اقتصادها الزراعي المتخلف مقارنة بغرب أوربا وتحويلها إلى قاعدة متقدمة لحلف شمال الأطلسي على حدود روسيا المباشرة القريبة من العاصمة الروسية موسكو، كما تعتبر روسيا أن أوكرانيا هي بمثابة مركز نشوء الدولة الروسية قبل إحدى عشر قرنا من قبل، لقد توجت تركيا كل جهودها في شمال البحر الأسود

[1]–المرجع نفسه، ص73.

بضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 مما أظهر حاجة تركيا مرة أخرى لعلاقة الاعتماد الأمني المتبادل مع الغرب والحاجة للتعاون المستمر معه وأظهر محدودية الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية لأن ظهور وتزايد التهديدات من شأنه أن يفرض قيودا على الأدوار الفردية والمستقلة للدول ويعطي الأولوية للإجراءات الجماعية[1].

لقد استدعت سياسات روسيا تجاه جورجيا واوكرانيا ومنطقتي البحر الأسود والقوقاز عموما ذكريات الحرب الباردة لدى تركيا أين انضمت تركيا لحلف شمال الأطلسي تحت التهديد السوفياتي بالسيطرة على ممري البوسفور والدردنيل كممر وحيد لروسيا للوصول للبحر المتوسط وهو ما يعتبر حلم كل أباطرة روسيا قديما ورؤسائها حديثا، كما أن وجود قوة كبرى مهددة كروسيا في جوارها الجغرافي القريب في الشمال ومساندتها للنظام السوري في الجنوب من تركيا جعلها تشعر وكأنها بين فكي الكماشة الروسية، بما استدعى من تركيا تنصيب صورايخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي عام 2013 بهدف منع الهجمات المتوقعة القادمة من داخل الأراضي السورية بما عدته كلا من إيران وروسيا تهديدا مباشرا لدولها نتيجة موقع تركيا من البلدين، كما أن التطورات اللاحقة كإسقاط تركيا للطائرة العسكرية الروسية على الحدود السورية ثم اغتيال السفير الروسي في أنقرة أظهر حاجة تركيا الملحة لانتهاج سياسات لا تخرج عن ما هو مرسوم لها غربيا وإلا واجهت التهديد الروسي منفردة بعد أن امتنع حلفائها في حلف شمال الأطلسي على إقامة منطقة حضر جوي أو منطقة عازلة في الشمال السوري على حدودها، كما أن توثيق علاقات الولايات المتحدة مع أكراد سوريا عبر التسليح والتمويل والدعم اللوجستي بحجة مكافحة الإرهاب أظهر حجم العزلة التي تواجهها تركيا ممن يعتبرون أصدقائها قبل منافسيها وأعدائها ودفع تركيا للقيام بإعادة تقييم وضعها الدولي في ضل التطورات الراهنة.

الفرع الرابع: ظهور الفرق بين طموحات تركيا الجيوبولتيكية وحقائق الواقع

أعاد أحمد داودود أوغلو بناء المخيلة الجيوبولتيكة التركية على أنها دولة مركز في القارة الآفرو اوراسية قائلا" على الدول المركز مثل تركيا...أن لا تقبل أن تضل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها، بل لديها القدرة للنفوذ لمناطق أخرى متعددة في آن واحد.." [2]، وضخم المكانة الجيوبولتيكة لتركيا بهدف دفع الساسة لانتهاج سياسات طموحة تلبي المكانة المستحقة لتركيا على الصعيد الدولي بناء على عمقيها الجغرافي والتاريخي في المناطق المحيطة بها، وقام بنفس ما قام به ألفريد ماهان من قبل حيث

1- عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة :مقاربة جيوبولتيكية، مرجع سابق،ص132.

2- محمد إلهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدارسات والابحاث، بيروت، 2016، ص219.

من خلال إعادة تعريف موقع الجغرافيا التركية بأنها "فضاء مكاني فريد" فيما وصف ألفريد ماهان موقع الولايات المتحدة بأنها" تمتلك وضعا مميزا وفريدا"[1] ،لكن حقائق الواقع أظهرت أن اعتماد المقاربة الجيوبولتيكة القائمة على القوة الناعمة لا تصلح لأن تكون إطارا معرفيا لاستراتيجية الدولة وسياستها الخارجية لأن استخدام المنهج الجيوبولتيكي يعني استخدام القوة والواقعية في العلاقات الدولية[2]، خاصة مع تصاعد الصراع في الجوار العربي لتركيا.

واثبتت تطورات الأحداث في سوريا بداية والعراق لاحقا محدودية الخيارات التركية المستقلة أو حتى انعدامها أمام الدينامية المتسارعة التي اكتسبتها الأحداث في شمال سوريا ثم التطورات في العراق وسياسات إقليم كردستان العراق التوسعية وسيطرته على منطقة كركوك ومناطق أخرى بعد انسحاب قوات تنظيم الدولة الإسلامية منها عام2015، وتهديد التنظيمات الكردية المسلحة في سوريا وسعيها لإقامة كانتونات مستقلة أو مناطق إدارة ذاتية الحكم بما استدعى التدخل التركي العسكري كما كان منتظرا وهذا وفقا للطموحات الجيوبولتيكة التي أضفيت على سياسات تركيا الخارجية، وزاد وضع تركيا الجيوبوتيكي صعوبة بعد فشل المعارضة المدعومة من تركيا في إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد وذلك أمام قوة الدعم الإيراني له وتدخل روسيا العسكري الجوي المباشر لحماية النظام من السقوط بداية من 23سبتمبر 2015.

إن فشل الطموحات التركية في تحقيق إرادتها في جوارها المباشر(سوريا)وإسقاط أهم حلفائها في جوارها غير المباشر(مصر) أظهر بما يدع للشك ضرورة البدا في إعادة قراءة المشهد الجيوبولتيكي لتركيا اتجاه تطورات الشرق الأوسط وجوارها المباشر في الشرق والشمال، كما أظهر القراءة الجيوبولتيكة المعتمدة على القوة الناعمة في إقليم مازالت تمارس القوة الصلبة لتحقيق الطموحات محدودية صلاحية هذا النهج إن على الصعيد التنظيري أو على الصعيد العملي، وهو ما سيتجلى لا حقا عبر المزاوجة التركية بين العمل العسكري المباشر أو العمل الجماعي مع الحلفاء والمنافسين في سوريا بما يعني تخليا نسبيا أو مؤقتا عن مقولات السياسة الخارجية التركية السابقة، بما يفتح المجال لإعادة تحليل السياسة الخارجية التركية تاجه العراق وفق عملية المراجعة هذه.

المبحث الثاني: المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية بعد عملية المراجعة

أحدثت الديناميات الداخلية والإقليمية على السياسة الخارجية التركية تغيرا نسبيا في عناوينها وعقلنة لطموحاتها وإن كانت الأهداف الكبرى تبقى نفسها مستترة رغم تغير العناوين والمقولات النظرية والأدوات

---

[1]– عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مرجع سابق،ص35.

[2]– المرجع نفسه،ص115.

العملية، وبعد تحليلنا للسياقين الداخلي والخارجي لعملية المراجعة في السياسة الخارجية التركية سيتناول هذا الجزء تحليل أهم عناوين أو مبادئ هذه المراجعة والتي تبدو في نضرنا مراجعة نسبية لم تحدث تغييرا جوهريا في الإطارين النظري والسلوك العملي لهذه السياسة حيث أنه ما يمكن اعتباره تجديدا فيها هو التركيز على البعد الداخلي للسياسة الخارجية التركية، كما قمنا بضبط عناوين هذه المراجعة بعد استقراء ثلاث وثائق أساسية هي: "رؤية 2023" الصادرة في ديسمبر2012 عن حزب العدالة والتنمية، ومقالة أحمد داوود أوغلو بعنوان :"الإحياء: ديمقراطية قوية، اقتصاد ديناميكي ودبلوماسية نشطة، التي صدرت في أوت 2014 عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية ووثيقة "عقد تركيا الجديدة2015" الصادرة في إبريل2015 عن حزب العدالة والتنمية بتأليف من أحمد داوود أوغلو ومن ثمة قمنا بتصنيفها وفق أربع عناوين هي: الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج، العزلة الثمينة، الفصل بين الملفات، والسياسة الداخلية كأساس للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج

شكلت الأراضي التركية وجهة أغلب اللاجئين الفارين من الصراعات المندلعة في مناطق مجاورة لها كسوريا والعراق أو مناطق بعيدة كأفغانستان وباكستان، حيث مثلت تركيا ملاذ اللاجئين إما كمقر أو ممر للوصول لأوروبا على اعتبار تركيا بمثابة بوابة مباشرة لدخولها بحثا عن الأمن والحياة الكريمة، ورغم أن ملف اللاجئين خاصة القادمين من سوريا والعراق استعمل من طرف تركيا كورقة سياسة للضغط على الاتحاد الأوروبي لكسب تنازلات من جانبه حول حرية تنقل المواطنين الأتراك داخل الاتحاد إلا أن الدبلوماسية التركية عدته أولوية دبلوماسية وإنسانية خاصة بعد عام2014، مستفيدة من هذا الملف لتوسيع اهتمامات تركيا الدبلوماسية العالمية عبر التنسيق مع المنضمات الدولية والإقليمية وتركزت نشاطاتها عبر آليتين هما[1]:

– زيادة الأنشطة الإغاثية

– العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة حيث بلغت أموال الإغاثة التركية عام 2013 ما مجموعه 3،3مليار دولار في120بلدا تركزت 55،9 بالمائة منها في الشرق الأوسط، 24،7 بالمائة في أفريقيا جنوب وسط آسيا 3،1 بالمائة في البلقان وشرق أوربا كما ارتفعت عدد المشاريع الإغاثية لتركيا من 360 مشروع في 2002 إلى 1879 مشروع في 2013 ، في حين قفزت قيمة الإعانات التركية للخارج من 85 مليون دولار في 2002 إلى 3،3 مليار دولار في 2013، ووصلت عام 2018 إلى 30 مليار دولار كقيمة إجمالية أنفقتها تركيا على اللاجئين خاصة السوريين منهم وقد بلغ عددهم5،3مليون لاجئ سوري

[1]– محمد إلهامي وآخرون، مرجع سابق، ص ص240–241.

ISSN:2572-0082
EISSN: 2710-804X

في تركيا حتى عام 2018 بما جعل تركيا تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الإنفاق على الأعمال الإغاثية[1].

ويدخل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية كمبدأ يطبق في الخارج ضمن عنوان "الكرامة الإنسانية" الذي أعلنه داوود أوغلو باعتباره المبدأ الأهم للجمهورية التركية حيث تحدث عنه في مقاله المشار إليه سابقا بعنوان "الإحياء" عام 2014 وفي هذا الإطار وضع أوغلو ثلاث أسس لعملية الإحياء هذه وهي: السياسة الداخلية، السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية، فهو يعتبر أنه وخلال السنوات العشر الماضية تحت حكم حزب العادلة والتنمية أمكن ترسيخ الديمقراطية وتعزيز قوة الاقتصاد بما أدى إلى تنشيط الدبلوماسية التركية[2]، معتبرا أن الكرامة الإنسانية تمثل روح عملية الإحياء ثم أعاد التأكيد عليه ضمن وثيقة "عقد تركيا الجديدة" الصادرة عام 2015 والتي وضع فيها 100 مبدأ لتركيا الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية لا تقتصر على السياسة الخارجية بل تشمل جميع الجوانب الأساسية للدولة، مؤكدا على الكرامة الإنسانية من خلال المبدأ السادس معتبرا أن مبدأ الكرامة الإنسانية تنفيذا لوصية الشيخ أديب علي Edebali أحد شيوخ الصوفية خلال القرن الثالث عشر صاحب القول المأثور "دع الناس ليعيشوا لتعش الدولة" [3]،مضيفا في المبدأ التاسع أن: "الكرامة الإنسانية لا تعتبر أساسا للسياسة والاقتصاد والثقافة التركية فحسب بل أساسا لسياستها الخارجية[4]، بل ويعتبر ضمن المبدأ الحادي والعشرون من وثيقة عقد تركيا الجديدة دائما أن:" الكرامة الإنسانية ستكون المبدأ الأساسي والمرجع الأخلاقي وروح النظام الدستوري الجديد الذي سيبنى على مبادئ الحرية المساواة والعدالة."[5] رابطا بذلك بين كل من السياستين الداخلية والخارجية عبر مبدأ واحد من خلال الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج.

واعتمادا على مبدأ الكرامة الإنسانية دائما رد أحمد داوود أوغلو على منتقدي السياسة الخارجية التركية التي انتهجتها تركيا تحت توجيهه تجاه جوارها الإقليمي بعد عام2011 باعتباره المخطط لها من خلال عمله كمستشار للشؤون الخارجية لدى رئيس الحكومة خلال الفترة (2003-2009) ثم وزيرا للخارجية (2009-2014) ثم وزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة التركية فيما بعد، وأمام هذه الانتقادات الموجه لشخصه ولسياسة تركيا الخارجية ككل قال" إن الذين انتقدوا سياستنا الخارجية تجاه الربيع العربي

---

[1]-قناة TRTالعربية، كلمة رئيس الجمهورية التركية أمام السفراء الأتراك في الخارج،

[2]-.Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey: strong democracy, dynamic economy, and active diplomacy,Center For strategic researchers, 2014,p7

[3]- Ahmet Davutoglu ،the new turkey contract, April 2015,P6.

[4]-Ipid,p7.

[5] -Idim,p11.

يجب عليهم أن يتذكروا أنه –خلال فترة التحول التي تمر بها المنطقة والتي تقع تركيا في مركزها –فإن تركيا ركزت جهودها على الكرامة الإنسانية على اعتبار أنها أساس كل السياسات، حيث وقفت ضد النظام في سوريا تحت شعار الكرامة الإنسانية وهو ما نعتبره سلوكا تركيا مشروعا "مضيفا أن "ما سيحدد المستقبل ليس الوقوف إلى جانب القوي بل الوقوف إلى جانب الكرامة الإنسانية والحقوق والعدالة.."[1].

وضمن تطبيق مبدأ الدبلوماسية الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين كمثال، جاء في وثيقة "رؤية تركيا 2023" ما يلي: "كمسؤولية إنسانية وأخلاقية فتحنا حدودنا لآلاف اللاجئين الهاربين من بلدانهم، لقد استقبلنا إخوتنا وأخواتنا السوريين في بلدنا وسنستمر في ذلك إلى أن يحل النزاع" [2]، وهنا لا بد من الإشارة لرؤية تركيا للأحداث التي عرفتها سوريا وبعض الدول العربية بعد عام 2011 بوصفها لها بمصطلح "الثورات العربية" معتبرة أن هذه التطورات بمثابة "عملية تطبيعيه" وأن تركيا تقيم سياستها لتحقيق السلم بناء على تاريخها وجغرافيتها الخاصة، لذلك فإن علاقاتها مع الشعوب والبلدان في المنطقة ستصبح طبيعية مجددا"، وتضيف الوثيقة أن"هذا جزء كبير من عملية التطبيعية للديناميكيات الاجتماعية والسياسية على الأرض الآفروأوراسية، وغني عن القول أن تركيا تتموقع في مركز هذه العملية، وكل طرف سيستفيد من التطبيعية وانتشار العدالة، يجب ألا يخاف أحد من التغيرات التكتونية الجارية على امتداد المنطقة، إن رؤيتنا في الشرق الأوسط قائمة على فلسفة (رابح– رابح)وسياسة التساند البيني مما سيجعل الجميع فائزين، هدفنا تأسيس العدالة المساواة والديمقراطية كمبادئ للسياسة والدبلوماسية"[3]،

كما وتقدم وثيقة "رؤية 2023" ثلاث مبادئ تقود مقاربة تركيا للثورات العربية بعد أن تعبر عن موقف الحزب من التطورات الجارية في الشرق الأوسط بوقوف الحزب "مع الشعوب ضد حالة الجمود والطغيان" و"دعم مطالب الشعوب المشروعة في التغيير" من خلال المبادئ الثلاث التالية:

– لن يتمكن أي نظام من الصمود ممن يضطهد شعبه ويقتله ويستبعد أغلبيته من المشاركة السياسية أمام حتمية التغيير.

– وجوب حدوث التغيير السلمي وفق الإجماع الوطني.

– كلا من مرحلتي الانتقال وما بعد الثورات يجب أن تشمل كل أطراف المجتمع دون تمييز أو إقصاء.

---

[1]– Ahmet Davutoglu The restoration of turkey ,op,cit,pp17–19.

[2]– Political vision of AK parti for2023,op,cit,p65.

[3]–ipid,pp65–66

وبالإجمال يقيم الحزب السياسة الخارجية التركية وفق مبدأين عامين هما[1]:

تأسيس السياسات على قراءة دقيقة للتطورات الاقليمية والعالمية واتخاذ الخطوات بشأنها في الوقت والمكان المناسب، مجزئين هذه السياسات وفق منظورات مستقبلية طويلة المدى تلتزم المعايير والمبادئ في عملها.

– إتباع سياسة خارجية ديناميكية عبر إعادة تفسير تاريخ وجغرافية تركيا من خلال عمقها الاستراتيجي في العالم وتحقيق سياسة خارجية قائمة على تطوير رؤيا واستراتيجية ومثل خاصة بها.

المطلب الثاني: العزلة الثمينة

وسط حالة الفوضى العارمة التي خلفتها التطورات في سوريا وشمال غرب العراق(كامل المناطق السنية في غرب العراق المحاذية لسوريا) استشعرت تركيا ضعف موقفها أمام قوة الأحداث وسرعتها وارتباطات اللاعبين المحليين المعقدة بقوى إقليمية ودولية لها استراتيجياتها الدولية، وظهر أن تمسك تركيا بمنظور جيوبولتيكي ممثلا في نظرية العمق الاستراتيجي وفق أدوات ناعمة أكثر منها خشنة مآله الفشل أمام السياسات الواقعية التي تمارسها الأطراف الدولية عبر الحروب بالوكالة من خلال استعمال المجموعات المسلحة لتحقيق أهدافها.

يعتبر مبدأ "العزلة الثمينة" الذي ظهر سنة 2013 حسب تقديرنا كبداية لمرحلة إعادة تقييم للتطورات الجارية في سوريا والعراق خاصة ومجمل الشرق الأوسط عامة، كما أنه يمثل إبطاء متعمدا للاندفاعة التركية في المنطقة وفق منظور العمق الاستراتيجي وعودة للتركيز نسبيا على الداخل التركي كآلية وأساس للسياسة الخارجية نظرا لمجمل التطورات الداخلية في تركيا كما أشرنا لها سابقا، ويعتبر إبراهيم كالن المتحدث باسم الحكومة التركية من صك هذا المصطلح عام 2013 وذلك تعبيرا منه عن "موقف تركيا الأخلاقي إزاء الانقلابات والمذابح، وهو تعبير عن معارضة التجاهل العالمي لما يحدث في مصر وسوريا، فأحيانا يقف المرء وحيدا من أجل الدفاع عن القيم التي يراها صحيحة، وإذا كان هذا الموقف يوصف بالعزلة فإنها عزلة ثمينة" وأضاف في نفس السياق" في بعض الأحيان في التاريخ يأتي وقت حيث يمكنك إلى جانب الحقيقة وحيدا تماما، عندما يقف العالم صامتا في وجه المذابح والانقلابات، إنك لا تتخلى عن مبادئك وقيمك لأن حلفائك ودول أخرى لا يقفون معك...في الحقيقة هذا لا يعني كونك وحيدا بل ينم عن موقف مشرف...عندما تتخذ مثل هذا الخيار فإن الحركة الصحيحة هي التمسك بمبادئك، التي ستكون صحيحة على صعيدي مصالحك الوطنية والسياسة الدولية، إذا كان هذا سيضعك

[1]–idim,p58.

في وضع مختلف عن الآخرين، فإن هذا هو وضع العزلة التي ترتكز على القيم، وهذه في الواقع هي العزلة الثمينة"[1].

يبدو من خلال تعبير إبراهيم كالن أن مبدأ العزلة الثمينة مبدأ مكمل للدبلوماسية الإنسانية في الخارج ومبدأ الكرامة الإنسانية في الداخل كما أعلن عنه أحمد داوود أوغلو لاحقا، رغم ذلك يعتبر المنتقدون أن مبدأ "العزلة الثمينة" من اختراع داوود أوغلو لشرعنة وتبرير فشله[2] خاصة مع تصاعد الدعوات لإقالته في إطار صراع مختلف التيارات والقوى مع الحزب خلال نفس الفترة كما تم تناوله سابقا وظهر ذلك من خلال المقالات الصحفية والقنوات الفضائية المعارضة، لكن الإقالة لم تحدث إلا عام 2015 وتسلمه رئاسة حزب العدالة والتنمية وتفرغه نسبيا للإنتاج الأكاديمي مجددا.

المطلب الثالث: الفصل بين الملفات في السياسة الخارجية

لا يعتبر مبدأ "الفصل بين الملفات" مبدأ جاهزا ومكتوبا في وثائق الحزب أو تصريحات المسئولين مثل المبدأين السابقين وإنما يمكن استقرائه من خلال تتبع الحركة الدبلوماسية التركية بداية من عام 2013 باتجاه مختلف الأطراف التي تحولت علاقات تركيا معها من الصداقة إلى العداوة الغير مباشرة، وذلك عبر الحرب بالوكالة التي دخلت فيها تركيا ضد منافسيها وخصومها(أصدقائها قبلا) مثل العراق وإيران وروسيا في سوريا، أو دعم تيارات سياسية محددة ضد أنظمة معينة مثل دعم حركة الإخوان المسلمين ضد انقلاب النظام العسكري عليهم في مصر. و من خلال تتبع النشاط الدبلوماسي لتركيا خاصة تجاه جيرانها بداية من عام 2013 أن نحدد نوعين من الفصل بين الملفات:

الأول: الفصل بين الملفات بين تركيا ودولة أخرى بسبب الخلاف حول دولة ثالثة مثل عمل تركيا على فصل قضايا الصراع والتنافس التركي الإيراني على سوريا على الملفات البينية المباشرة كالاقتصاد والطاقة نظرا لعلاقة الاعتماد المتبادل العالية بين تركيا وإيران في ملف الطاقة خصوصا بالمقال تعتمد غيران على تركيا كمنفذ حيوي أمام العقوبات الاقتصادية الغربية عليها، ومثال ذلك قيام أحمد داوود أوغلو بصفته رئيسا للحكومة التركية ووزيرا للخارجية بزيارة إيران في جانفي 2014 بالمقابل قام وزير الخارجية التركي روحاني بزيارة تركيا في شهر جوان من نفس السنة[3]، كما يظهر الفصل بين الملفات في العلاقات التركية مع روسيا حيث وبعد خلافات عديدة حول سوريا توصل الطرفان لاتفاق لتحييد ملف الطاقة عن مجمل القضايا الخلافية خاصة سوريا، وجاء هذا بعد زيارة الرئيس الروسي لتركيا عام 2016.

---

[1]- عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مرجع سابق،ص92.

[2]- المرجع نفسه، ص95.

[3]- عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مرجع سابق،ص100.

الثاني: الفصل بين الملفات بين تركيا ودولة أخرى وذلك يظهر من خلال السياسة الخارجة التركية تجاه العراق، أين قام وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بزيارة تركيا في أكتوبر 2013 بالمقابل زار أحمد داوود أوغلو بغداد وكربلاء في نفس الشهر[1]، وجاءت هذه الزيارات المتبادلة رغم الخلافات المتصاعدة بين الحكومة المركزية في بغداد مع تركيا على خلفية تعزيز العلاقات الاقتصادية والطاقوية مع إقليم كردستان العراق خاصة بعد توقيه الاتفاق الطاقوي بين الطرفين في 25مارس 2013 لإنشاء أنبوبي نفط وغاز من إقليم نحو تركيا دون موافقة المركز في بغداد التي أكدت رفضها للاتفاق المبرم، وعلى العموم سيتم دراسة علاقات الطاقة بين تركيا والعراق على ضوء هذا الاتفاق وتحليل مدى تأثر علاقات الطاقة البنيية بالتطورات بعد2013 في ضوء المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الرابع: السياسة الداخلية كأساس للسياسة الخارجية

يعبر أحمد داوود أوغلو عن أولوية السياسة الداخلية كقاعدة للسياسة الخارجية بمصطلح "الإحياء/ The restoration" ضمن عملية المراجعة في السياسة الخارجية –التي تحاشى الإشارة لها بالاسم– منطلقا من استقراء التاريخ العثماني وتاريخ تركيا الجمهورية، معتبرا في البداية أن "الإحياء" كان دائما وخلال التاريخ التركي القديم والحديث هو بمثابة "مسايرة روح العصر" ومواكبة روح وديناميكية العصر، ويعتبر أن تركيا دخلت زمن الإحياء الرابع تحت قيادة حزب العدالة والتنمية وذلك بعد ثلاث مراحل من عمليات الإحياء ممثلة أولا في مرحلة التنظيمات التي بدأت بها الدولة العثمانية منذ عام1840 والإحياء الثاني كان بقيام الجمهورية ثم جاء الإحياء الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ودخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية[2]، وفي هذا الإطار وضع أوغلو ثلاث أسس لعملية الإحياء هذه وهي: السياسة الداخلية، السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية ,ويعتبر داوود أوغلو أنه وخلال السنوات العشر الماضية تحت حكم حزب العادلة والتنمية أمكن ترسيخ الديمقراطية وتعزيز قوة الاقتصاد بما أدى إلى تنشيط الدبلوماسية التركية[3]، معتبرا أن الكرامة الإنسانية تمثل روح عملية الإحياء.

وفي تقديرنا أن التركيز على السياسة الداخلية عبر مفهومي "الديمقراطية القوية" والاقتصاد الديناميكي" كأساس "للدبلوماسية النشطة" يأتي في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عرفها الداخل التركي والمضي قدما في عملية إصلاح النظام السياسي باتجاه تحويله إلى نضام رئاسي بالسرعة الممكنة خوفا من التأثيرات السلبية للتراجع الاقتصادي وتدهور الوضع الأمني كديناميتين سلبيتين مأثرتين

[1]– المرجع نفسه، ص102.

[2]– Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey , op,cit,.pp3_6.

[3]–Ipid,p7.

على نتائج حزب العدالة في الانتخابات، فاستباق التأثيرات السلبية لتطور هذين الديناميتين (التراجع الاقتصادي–التدهور الأمني) اثبت صحته من خلال فشل حزب العدالة والتنمية ولأول مرة منذ 2002بعد انتخابات جويلية 2015 البرلمانية في تشكيل الحكومة منفردا نتيجة مناخ أعمال التفجيرات والهجمات الإرهابية التي شرع بها جزب العمال الكردستاني بعد تخليه عن محادثات السلام مع تركيا مما دفع حزب العدالة والتنمية باعتباره الممسك بالسلطة لإجراء دورة ثانية في نوفمبر من نفس العام فاز بها بالتحالف مع حزب الحركة القومية من أجل تشكيل الحكومة.

خاتمة:

إن عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية من خلال المقاربة الواقعية بينت أن التحديات الخارجية التي ظهرت بعد عام 2011 مدى الفرق بين طموحات تركيا الجيوبولتيكية وحقائق الواقع فيما سلطت مقاربة الاقتصاد السياسي الضوء على علاقة الوضع الاقتصادي الداخلي وتأثره الشديد بالتحولات السياسية في تركيا خاصة من خلال نتائج الانتخابات وجملة التحديات التي واجهها حزب العدالة والتنمية في مسار تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وفي المجمل فقد مكنت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية من التكيف مع التطورات الداخلية والخارجية والاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات التي فرضتها هذه التطورات.

<u>المصادر والمراجع</u>:

–باللغة العربية

[1]– أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص122.

[1]– عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في منطقة جنوب شرق أسيا وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي: آسيا الوسطى– جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا. مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة باتنة، 2013.

[11]– زينب فريح، نتغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، السنة11، 2019،ص25.

[1]–رابح زغوني، الحوار العقلاني –المعياري في تحليل السياسة الخارجية: دراسة إمبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر،2015.

[2]– عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2015.

[3]–عماد يوسف قدورة، تركيا:إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي،2015. .

[4]– حوسين بلخيرات، المحاولة الانقلابية ومستقبل السياسة الخارجية التركية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول،2016

[5]– إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية2002–2023، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص:سياسات عامة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص295.

[1]– واثق براك محمد السعدون،مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ضل تحديات الأمن الإقليمي،دراسات إقليمية،عدد 10 المجلد 31،مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، بغداد،2013،ص305.

[1]– علي بكر، إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5 السنة 2، ديسمبر 2017.ص98.

[1]– محمد إلهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدرسات والابحاث، بيروت، 2016،

[1]– قناة TRTالعربية، كلمة رئيس الجمهورية التركية أمام السفراء الأتراك في الخارج،

– باللغة الإنجليزية:

[1]political vision of AK party for2023 :great nation great power target 2012/09/30، 2023,p66.

[2] -H. Serhan Süzer ,why turkey should aim for100% renewable energy?, Turkish policy Quarterly, volume12,number2, summer2013 .

[3] - Emre İşeri, Book Reviews :Great Powers and Geopolitical Change, Perceptions Volume XVII, Number 2, center for strategic research ,2012 .

[4].- Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey: strong democracy, dynamic economy, and active diplomacy,Center For strategic researchers, 2014.

[1]- Ahmet Davutoglu ،the new turkey contract, April 2015..

[1]- Political vision of AK parti for2023,op,cit,p65

[1]- Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey.